العواملُ المُؤديةُ إلى عِمالةُ الأطفالُ وعلاقتها بالانحرافِ الاجتماعي من وجهة نظر طلاب المدارس

إعداد

أ/ لُبنى عكرمة صَبري

باحثة دكتوراه، قسم علم الإجتماع، فرع علم الجريمة،

جامعة مؤتة

العواملُ المُؤديةُ إلى عِمالةُ الأطفالُ وعلاقتها بالانحرافِ الاجتماعي من وجهة نظر طلاب المدارس

أ/ لُبنى عكرمة صَبري
قسم علم الإجتماع، فرع علم الجريمة، جامعة مؤتة، الأردن.
البريد الإلكتروني:[1] lubna.sabri@gmail.com

الملخص:

هدفت الدراسة التعرف على العوامل المؤدية إلى عمالة الأطفال وعلاقتها بالانحراف الاجتماعي من وجهة طلاب المدارس في مدينة القدس. ولتحقيق أهداف الدراسة تم بناء "استبانة" تكونت منْ ثلاثة أجزاء. وبعد التحقق منْ صدقها وبنائها، طُبقت الدراسة على عينة عشوائية طبقية بلغت (200) طالب عامل وغير عامل، وتم معالجة البيانات التي تم الحصول عليها من الدراسة الميدانية إحصائياً باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لجمع الحقائق والمعلومات ومقارنتها وتحليلها وتفسيرها. وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: أن استجابات العينة البحثية على العوامل الاقتصادية المؤدية إلى عمالة الأطفال قد جاءت بدرجة مرتفعة جداً، والعوامل الاجتماعية والثقافية المؤدية إلى عمالة الأطفال قد جاءت بدرجة مرتفعة. في حين جاءت العوامل السياسية المؤدية إلى عمالة الأطفال بدرجة متوسطة. كما أظهرت الدراسة أن استجابات عينة الدراسة على مظاهر الانحراف النفس- اجتماعية للأطفال العاملين جاءت بدرجة مرتفعة. في حين كانت الاستجابات لعينة الدراسة لبُعد مظاهر الانحراف المتعلقة بالمجتمع متوسطة. وتوصلت الدراسة بناءً على نتائجها إلى مجموعة من التوصيات كان منْ أهمها نشر التوعية المجتمعية والتعريف بظاهرة عمالة الأطفال ومخاطرها على الطفل والأسرة والمجتمع على السواء، للحد من سلبياتها قدر الإمكان. وإعداد مراكز تدريب تضم الأطفال العاملين حتى يتم تدريبهم على حرفة أو صنعة في ساعات معينة.

الكلمات المفتاحية: عمالة الأطفال، الانحراف الاجتماعي، طلاب المدارس.

Factors Leading to Child Labor and Their Correlation with Social Delinquency from School Students' Viewpoints

Lubna Ikrima Sabri
Department of Sociology, Criminology Branch, Mutah University, Jordan.
Email:lubna.sabri@gmail.com

ABSTRACT

This study aimed to identify the factors that lead to "child labor" and their correlation with social delinquency from the perspective of school students in Jerusalem. To achieve the objectives of the study, a questionnaire of three dimensions was prepared, and the study was administered to a stratified random sample that included 200 employed and unemployed students. The study followed the analytical descriptive approach to collect the study, compare and analyze data. The study found that the research sample responses to economic factors that lead to child labor were too high and the rates of social and cultural factors were also high, whereas the political factors' rates were moderate, and the research sample responses of children to social delinquency were too high. Accordingly, the study has resulted in a set of recommendations, the most important which was to spread community awareness and to introduce the phenomenon of child labor and its risks to children, families and society in order to limit its negative impact as much as possible. Also, the study recommended constructing training centers for working children to train them in a trade or skill in certain hours.

Keywords: Child Labor, Social Deviation, School Students.

مقدمة:

تُعد مرحلة الطفولة من أهم مراحل حياة الإنسان، ففي هذه المرحلة تتكون اللبنات الأساسية لشخصية الطفل وتنمية مهاراته، وأيضاً يكتسب الطفل عاداته وتقاليده الاجتماعية من البيئة التي ينمو فيها، لذا يتوجب على الأسرة ومؤسسات المجتمع الاهتمام بالأطفال، وخصوصاً في ظل المتغيرات السريعة التي طرأت على مجتمعات العالم حتى يخرج جيل نافع للمستقبل.

وعِمالة الأطفال ليست بموضوع جديد، فقد وجدت بصور ومستويات ومراحل مختلفة ومتعددة من تاريخ البشرية، حيث كان الأطفال يساهمون في إعالة أسرهم خاصة في المجتمعات الفقيرة، إلا أنه لم تنشأ مشكلات اجتماعية بسبب عمالة الأطفال إلا مع ظهور الثورة الصناعية التي أدت إلى ظهور الطبقة البرجوازية التي سيطرت على الحياة الاقتصادية بامتلاكها لوسائل الإنتاج، مما أدى إلى عمل النساء والأطفال خارج المنزل لساعات طويلة وبأجور زهيدة وبظروف حياتية ومعيشية وصحية قاسية وصعبة (سبيتان، 2012).

وبهذا أدت الثورة الصناعية إلى ظهور التفاوت الاجتماعي الطبقي وقضت على التلاحم والروابط العائلية لانشغالها الحثيث بالعمل حتى تستطيع مواكبة التغيرات على الحياة الاقتصادية.

وبناءً على ما سبق، فقد أصبحت عمالة الأطفال من المواضيع المهمة، والتي تُشغل مساحة كبيرة من اهتمام المؤسسات الإنسانية في دول العالم لما يترتب عليها من آثار وأبعاد سلبية مختلفة في الجوانب الاجتماعية، والاقتصادية، والصحية، والتعليمية. ونتيجة لذلك وضعت التشريعات الوطنية والقواعد والاتفاقات الدولية مثل (الجمعية العامة للأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسف) التي نصت على حفظ حقوق ورعاية وكرامة الطفل وتحرّم تشغيله قبل السن المحدد للعمل، ومنع تشغيل صغار السن الذين يخضعون للتعليم الإلزامي ومنع استغلالهم اقتصادياً (النبشة، 2010).

لكن مع هذا الاهتمام إلا أنها بقيت حبراً على ورق، وذلك لعدم وجود آلية حقيقية رادعة لتطبيقها على الصعيد العملي، وان هناك ظروف حياة صعبة تساعد في تدعيم عمالة الأطفال. فإن أطفال المجتمعات ما زالت تعمل وبظروف صعبة ومهينة في مختلف دول العالم رغم مساعيها لتطبيق هذه القواعد والاتفاقات الدولية ومحاولتها للحد قدر الإمكان من عمالة الأطفال.

والمجتمع الفلسطيني يُعاني من مشكلة عِمالة الأطفال بالإضافة لخصوصيته جراء الاحتلال الإسرائيلي له وما جاءت به من تبعات مُصاحبة، فإن ثقافة المجتمع الفلسطيني تتقبل نوعاً ما عمل الأطفال خارج العائلة، خصوصاً تلك التي تعتمد على أبنائها في إعالتها، حيث تُعد الرجولة سمة أساسه في مجتمعنا منذ الطفولة. ولا شك أن عمل الأطفال يساعد في إحساسه بالرجولة كجزء من أنماط التنشئة القبلية لمرحلة الرجولة، وتمده الثقة بالنفس وتقوية شخصيتهم وتجعلهم يعتمدون على أنفسهم، فهناك أطفال يقومون بعمل نافع يعزز من تطورهم الجسدي والعقلي والنفسي بحيث يساعدهم في اكتساب مهنة في سن مبكر يستفيد منها عند الكبر دون استغلال لهم ولا يؤثر سلبًا على دراستهم وراحتهم ومتعتهم باللعب. بينما

هناك أطفال آخرين ليس هناك أثر إيجابي لعملهم، بل يتم استغلال للأطفال وتدمير قدراتهم وطاقاتهم الواعدة.

إن من حق الطفل الفلسطيني أن يعيش سعيداً وأن يتوفر له سُبل الحياة الكريمة ويتعلم ويَستمتع باكتساب مهارات جديدة دون أن تؤثر على نموه العقلي والجسدي والأخلاقي، فهو يُعد حَجر الأساس لبناء أي مجتمع.

لذلك تسعى الدراسة لمعرفة العوامل المؤدية إلى عمالة الأطفال وعلاقتها بالانحراف الاجتماعي من وجهة طلاب المدارس العاملين وغير العاملين.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

إن الأطفال هم العمود الأساسي لمستقبل المجتمعات وأن الإهمال في تعليمهم وعدم توفير احتياجاتهم الأساسية وخروجهم إلى العمل في سن مبكرة يهدر من طاقاتهم الفكرية والجسدية ويعكس في ذلك خسارة جسيمة على المجتمع نفسه. فالوضع المقلق في المجتمع الفلسطيني هو تزايد عمالة الأطفال في سوق العمل بطريقة عشوائية التي تنتج آثار سلبية على الأطفال. فإن سوق العمل ما زال يستقبل مزيداً من الأطفال المجبرين على العمل وذلك للهروب من الفقر ولتحسين نوعية حياتهم وتلبية حاجاتهم الأساسية لأسرهم. بالرغم من وجود قانون بإلزامية التعليم. نجد أن ظروف العمل القاسية عملت على إحداث تأثيرات سلبية في الأطفال العاملين بشكل خاص وعلى مجتمعهم بشكل عام.

ويُعاني المجتمع الفلسطيني كباقي مجتمعات العالم من عِمالة الأطفال، حيث وصلت نسبة الأطفال العاملين ضمن الفئة العمرية (15- دون 18) إلى (2.1%) من إجمالي عدد الأطفال الذين تم تسجيلهم حسب ما جاء في (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2018). ومن خلال الملاحظة بالمعايشة للباحثة يمكن التأكيد أن هذه النسبة أكثر بكثير مما هي عليه على أرض الواقع، فالأطفال يعملون بأعمال لا يُبلغ عنها فقد يعملون مع الأهل أو الأقارب. ومنهم من يعملون مع أصحاب المشاغل والمحلات غير مسجلين لدى الجهات الرسمية خشية من الضرائب والالتزامات المالية. وأن بعض المشغلين يتعاقدون مع ولي أمر الطفل على أن يتم تسجيل الطفل العامل على أساس أنه متطوع خشية من المسائلة القانونية والملاحقات الضريبية. فكيف يمكن إحصاء هؤلاء الأطفال!!

وتكمن مشكلة الدراسة في التعرف على وجهة نظر طلاب المدارس من العوامل المؤدية إلى عمالة الأطفال وأثرها على الانحراف الاجتماعي في ظل تغيير اتجاههم ومفاهيمهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بسبب الاحتلال الإسرائيلي وتنازع القوانين الإسرائيلية والفلسطينية بهذا الخصوص.

وتسعى الدراسة للإجابة عن الأسئلة الآتية:

السؤال الرئيسي: ما أبرز العوامل المؤدية إلى عمالة الأطفال من وجهة نظر طلاب المدارس العاملين وغير العاملين؟

السؤال الثاني: ما أبرز مظاهر الانحراف النفس -اجتماعي التي يتأثر بها الأطفال العاملين والمجتمع بسبب عمالة الأطفال من وجهة نظر طلاب المدارس العاملين وغير العاملين؟

السؤال الثالث: هل هناك فروق في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة على العوامل الاجتماعية والثقافية والعوامل الاقتصادية والعوامل السياسية تعزى لمتغير عدد أفرد الأسرة؟

السؤال الرابع: هل هناك فروق في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة للانحراف الاجتماعي للأحداثيعزى لمتغير عدد أفرد الأسرة؟

أهمية الدراسة:

ـالأهمية النظرية:

يتوقع أن ترفد نتائج الدراسة الأدب النظري والمكتبي بمعلومات إضافية عن عمالة الأطفال وفقاً لخصوصية الدراسة المرتبطة بالأسرة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي.

يمكن القول بأن هذه الدراسة تعد دراسة حديثة 2021بحدود إطلاع الباحثة كونها الأولى التي درست أكاديمياً موضوع العوامل المؤدية إلى عمالة الأطفال في فلسطين المحتلة وعلاقتها بالانحراف الاجتماعي معاً.

الأهمية التطبيقية:

يتوقع أن يستفيد الوالدان في الأسرة الفلسطينية من نتائج هذه الدراسة لإيجاد بعض الحلول الوقائية للحد قدر الإمكان من عمالة الأطفال والتغلب على انحرافهم.

يتوقع أن تستفيد المؤسسات الرسمية والأهلية والاختصاصيين المهتمين بعمالة الأطفال من نتائج هذه الدراسة لإيجاد بعض الحلول للحد قدر الإمكان من عمالة الأطفال والتغلب على انحرافهم.

يتوقع أن يستفيد المخططون للقوى البشرية والباحثون والوزارات والمؤسسات المتخصصة من نتائج هذه الدراسة لإيجاد بعض الحلول للحد قدر الإمكان من عمالة الأطفال والتغلب على انحرافهم.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على بعض العوامل المؤدية إلى عمالة الأطفال وعلاقتها بانحرافهم من وجهة نظر طلاب المدارس. كما تهدف الدراسة إلى عدة أمور، منها:

1. تحديد درجة تأثير العوامل المؤدية إلى عمالة الأطفال بالانحراف الاجتماعي من وجهة نظر طلاب المدارس.
2. تحديد القدرة التفسيرية والتنبؤية للمتغيرات (عدد أفراد الأسرة) مع عوامل عمالة الأطفال والانحراف الاجتماعي لهم من وجهة نظر طلاب المدارس.

المفاهيم النظرية والإجرائية:

وتتبنى الدراسة الحالية المفاهيم التالية نظرياً وإجرائياً:

إن الحديث عن عِمالة الأطفال يستوجب تعريف من هو الطفل والعمل الذي تتحدث عنه الدراسة.

العمل في لغة: الصنعة أو السعي (المصباح المنير،1922)

العمل في القانون الفلسطيني: كل ما يبذله العامل من جهد ذهني أو جسماني لقاء أجر سواء كان هذا العمل دائماً أو مؤقتاً أو عرضياً أو موسمياً (وزارة العمل، 2014).

الطفل في اللغة: كما جاء في المعجم الوسيط لـ(أنيس وآخرون، 2004) هو المولود، ويطلق الطفل على كل جزء من شيء أو معنى، والطفولة هي مرحلة من الميلاد إلى البلوغ.

تعريف الطفل في الاتفاقات الدولية: عرّفت الاتفاقات الدولية لحقوق الطفل بأنه كل إنسان لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المطبق عليه (منظمة الأمم المتحدة، 1989).

الحدث حسب قانون العمل الفلسطيني: هو كل من بلغ الخامسة عشر ولم يتم الثامنة عشرة (وزارة العمل، 2014).

هناك تعريفان مختلفان لعِمالة الأطفال حسب نوعية الأعمال التي يقوم بها الأطفال:

المفهوم السلبي لعِمالة الأطفال: هو العمل الذي يضع أعباء ثقيلة على الطفل ويهدد سلامته وصحته ورفاهيته، ويستفيد من ضعف الطفل وعدم قدرته في الدفاع عن حقوقه، والعمل الذي يستغل عمالة الأطفال كعمالة رخيصة بديلة عن عمل الكبار، العمل الذي يستخدم وجود الأطفال ولا يساهم في تنميته، العمل الذي يعيق تعليم الطفل وتدريبه ويغير حياته ومستقبله. (عسيري، 2005).

المفهوم الإيجابي لعِمالة الأطفال: يتضمن هذا المفهوم كافة الأعمال التطوعية والأعمال المأجورة التي يقوم الطفل بها، والمناسبة لعمره وقدراته، ويمكن أن يكون لها آثار إيجابية إذا حافظ على حقوقه الأساسية لأنه من خلال العمل يتعلم الطفل المسؤولية والتعاون والتسامح والتطوع مع الآخرين. (مهملات، 2011). كما يمكن اعتبارها إيجابية في الأعمال الزراعية غير الخطيرة، ذلك أنها تؤمن انتقال مهارات بين الأجيال وزيادة الأمن الغذائي. (منظمة العمل الدولية، 2017).

وهنالك فرق بين عمل الأطفال وعِمالة الأطفال، فكل مصطلح يختلف في مدلوله على النحو الآتي:

ميزت منظمة العمل الدولية (ILO) بين عمل الأطفال وعمالة الأطفال، حيث اعتبرت عمل الأطفال (Child Work) بأنه نشاط موجه من قبل الكبار البالغين بحيث لا يتم استغلالهم وتراعى الجوانب الصحية، وذلك من أجل دمج هؤلاء الأطفال مع ثقافة الأسر والمجتمع ليصبحوا جزاً منه. أما عمالة الأطفال (Child labor) فهي دائماً تتحكم بها عوامل معينة مثل فقر الأسرة والبطالة والقوى العاملة والاتجاهات السياسية المتعلقة بحقوق الطفل، وهي مرادفة لمصطلح استغلال الأطفال، والتي يمكن أن تعرض الأطفال إلى أخطار جسيمة تؤثر على صحتهم الجسدية والنفسية والعقلية وتفاعلهم وتطورهم الاجتماعي(Otis & Other, 2001) .

إذن فإن تعريف عمالة الأطفال بحسب اتفاقية الحد الأدنى لسن العمل رقم (138) لعام 1973م التابعة: هو كل عمل يحرم الأطفال من كفالتهم وإمكانياتهم وكرامتهم، ويؤذي نموهم

البدني والعقلي. ويقصد به العمل الذي يقوم به أطفال دون الحد الأدنى لسن العمل القانوني المناسب (وزارة العمل، 2014).

كما عرّفها (حسان، ماجد، العجمي، 2007) بأنها عملية استغلال الطفل لحساب الغير في سن ما قبل الخامسة عشرة بشكل غير منتظم أو منتظم مما قد يتسبب في حرمانه من حقه في التعليم سواء بالتخلف عن الالتحاق بالمدرسة الابتدائية أو التوقف عن مواصلة الدراسة قبل إتمام مرحلة التعليم الأساسي.

أما عمالة الأطفال إجرائياً: هو عمل الطفل لحساب أشخاص آخرين في سن ما قبل الثامنة عشرة حيث يبذل جهداً جسدياً قد يؤثر على صحته الجسدية والنفسية والعقلية فهو في مرحلة عمرية تكوينية بحاجة إلى النماء وإتمام التعليم الأساسي والراحة والرعاية والإرشاد من الأسرة والمدرسة حتى يتم حمايته من الانحراف الاجتماعي. ويقاس بمقدار استجابات المبحوثين حسب مقياس الإجابات على أسئلة هذه الدراسة.

الانحراف في اللغة: الميلان. الميل أو الانحراف إلى جانب، كما تعني الإثم (أبن منظور، 2010).

التعريف النفسي- الاجتماعي للانحراف: هو مقدار خروج الفرد أو الجماعات الفرعية عن الأعراف والمعايير والقيم الاجتماعية السائدة ويغدو هذا السلوك الاجتماعي غير مقبول، وشاذاً بقدر ارتكابه لأعمال مخالفة للمعيارية الاجتماعية السويّة (خليل، 1995).

التعريف الاجتماعي للانحراف: هو كل خروج عما هو مألوف من السلوك الاجتماعي دون أن يبلغ هذا الإخلال بالأمن الاجتماعي بصورة ملحوظة أو خطيرة تهدد الاستقرار الداخلي للمجتمع (المطيري، 2011).

المفهوم النفسي للانحراف: هو سلوك غير اجتماعي أو مضاد للمجتمع يقوم على عدم التوافق والصراع بين الفرد ونفسه وبين الفرد والجماعة (الغماري، 2013).

تعريف الانحراف الإجرائي: هو أي سلوك يرتكبه الأطفال العاملون تحت سن (18) المخالف للقيم والعادات الأسرية والاجتماعية والقانونية بسبب العمل في سن مبكر.

الفرق بين الانحراف والجنوح والجريمة:

ميّز بعض العلماء بين هذه المصطلحات الثلاث:

الانحراف السلوكي (Deviation) هو سلوك غير سوي لكن لا يصحب بالضرورة باعتداء على قواعد المجتمع (المدنية أو الجنائية). فهو مفهوم أعم وأوسع من **الجنوح (Delinquency)** الذي يصدم المجتمع في طريقة السلوك أو نمط العيش المختلفين فهو يتعدى على قواعد المجتمع. يمكن اعتبار كل جنوح هو انحراف، فهو يعد صورة من صور الانحراف، أي أن الجنوح يشمل كل الأفعال التي يرتكبها الأحداث سواء أكان هذا الانحراف يقع تحت طائلة القانون أم لا، كما يشمل الجنوح أيضاً أنواعاً من الانحرافات لا تعد من الناحية القانونية جرائم لكن ليس بالضرورة أن يكون كل انحراف هو جنوح (بوخميس، 2010).

أما **الجريمة Crime** فهي أيضاً مظهراً للسلوك المنحرف تطلع على البالغين تعد نوع من الخروج على قواعد السلوك التي يرسمها المجتمع أفراده بحيث يكون هذا الخروج إيذاء شديداً للشعور

الجماعي بدرجة تؤدي إلى سخط المجتمع وغضبه ورغبته في معاقبة الخارج عن قواعد السلوك الاجتماعي (البنا، 2010).

حدود الدراسة:

يمكن تحديد المجال الزمني والمكاني والبشري لهذه الدراسة بما يتفق مع الأغراض الأساسية التي قامت من أجل تحقيقها، وذلك على النحو التالي:

1. **الحدود الزمنية:** فترة عمل الدراسة من الفصل الدراسي الأول (2020 / 2021).
2. **الحدود المكانية:** تهتم الدراسة بمحافظة القدس وفقاً لملاحظة الباحثة للمظاهر الأساسية الدالة على وجود عمالة الأطفال، إضافةً للإحصاءات الرسمية المتاحة.
3. **الحدود البشرية:** تشمل عينة الدراسة على طلاب المدارس العاملين وغير العاملين من العاملين أم غير العاملين.

الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

أجرى (الليثي والدالي، 2018) دراسة بعنوان الآثار الاجتماعية والصحية والنفسية والتعليمية والاقتصادية لعمالة الأطفال: دراسة ميدانية بمحافظة القليوبية. والتي هدفت إلى استكشاف خصائص الأطفال العاملين وأسباب تشغيلهم، والآثار الاجتماعية والنفسية والتعليمية والاقتصادية التي تلحق بهم، والآثار المترتبة على عمالتهم، اعتمت الدراسة المنهج الوصفي، وطبقت الأداة على عينه تكونت من (150) طفلاً من ثلاث قرى تابعة لمركز طوخ بمحافظة القيلوبية، وأظهرت نتائج الدراسة أن أعلى نسبة من المبحوثين تراوحت أعمارهم 12-16 سنه، كما أظهرت النتائج أن من أسباب عمل الأطفال وتشغيلهم فقر الأسرة وتقليد الأصحاب اللذين يعملون، وزيادة متطلبات الأسرة، وحب العمل من الصغر، وكبر حجم الأسرة، وعدم وجود فرص عمل للمتعلمين بعد التخرج، وانخفاض الرواتب المتعلمين عن أصحاب الحرف، وأظهرت النتائج إن من الآثار الاجتماعية السلبية لعمالة الأطفال هي كثرة الخلافات مع الأخوات، والاحتفاظ بالأسرار بعيداً عن الأسرة، والسهر خارج البيت لوقت متأخر وتعلم الكذب، كما أظهرت النتائج أن الآثار الاقتصادية هي مساعدة الأسرة في مصاريف المنزل وعلاج أفراد الأسرة، وشراء المتطلبات الشخصية، والمشاركة في مصاريف تعليم الإخوة وزواجهم، كما بينت النتائج أن الآثار النفسية هي كثرة وشدة الانفعال، وصعوبة التوافق مع الأسرة، وتفضيل العزلة، وزيادة القلق والتوتر، والعدوانية في التعامل مع الآخرين.

دراسة (السايس، 2016) بعنوان علاقة عمالة الأطفال بالظروف الاجتماعية للأسرة: دراسة ميدانية على عينه من الأطفال العاملين في بلدية النزلة بالمقاطعة الإدارية تقرت. والتي هدفت إلى معرفة العلاقة بين عمالة الأطفال بالظروف الاجتماعية الأسرية، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، طبقت الأداة على عينة اختيرت بالمعاينة الثلجية من الأطفال العاملين بمدينة بلدية النزلة تكونت من (30) طفل وطفله، وأسفرت نتائج الدراسة على إن هناك علاقة بين عمالة الأطفال والظروف الاجتماعية للأسرة، وان المستوى الاقتصادي المتدني للأسرة دور في خروج الطفل للعمل في سن مبكرة، كذلك للتفكك الاجتماع والأسري أيضاً دور في خروج الطفل للعمل في سن مبكرة.

أجرى (كرادشة، 2014) دراسة بعنوان محددات عمالة الأطفال في المجتمع الأردني التي هدفت إلى التعرف على محددات عمالة الأطفال في المجتمع الأردني وبيان أسبابها والعوامل المولدة لها. واتبعت منهج المسح بالمعاينة، وطبقت الدراسة على عينة حجمها (4000) أسرة، وخلصت إلى بيان أهمية أثر متغيرات نمط زواج الأقارب وتعدد الزوجات مقام الإقامة، مستوى التعليم للوالدين كمتغيرات ذات آثار مهم وواضحة في ظاهرة عمالة الأطفال، كما خلصت إلى أن ظاهرة عمالة الأطفال شديدة التأثر بخلفيات الأفراد وخصائصهم المختلفة حيث أظهرت أن انخفاض دخل الأسرة الشهري يبرز عمالة الأطفال في الأسرة الأردنية.

في دراسة (الزبون،2013) حول التأثيرات الاجتماعية لظاهرة عِمالة الأطفال في الإقليم الشمالي من المجتمع الأردني. حيث هدفت الدراسة إلى الكشف عن درجة التأثيرات الاجتماعية لظاهرة عمالة الأطفال في محافظات إقليم شمال الأردن. حيث قام الباحث بتطوير استبانة لقياس درجة التأثيرات الاجتماعية لظاهرة عمالة الأطفال في مجتمع الدراسة، وتكوّنت عينة الدراسة من (200) طفل عامل. وأبرز النتائج التي أشارت إليها الدراسة هو أن درجة التأثيرات الاجتماعية الكلية لعمالة الأطفال في محافظات إقليم شمال الأردن كانت متوسطة. كما أشارت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات أفراد عينة البحث على الأداة ككل تعزى للتفاعل بين متغيريّ عدد أفراد الأسرة والترتيب بين الأخوة. وتوصلت الدراسة إلى تفعيل دور وسائل الإعلام والمرشدين والتربويين والاختصاصيين الاجتماعيين والوزارات المهتمة بالأطفال في نشر التوعية بين أفراد المجتمع ومواجهة هذه الظاهرة بوسائلها المتاحة.

أما دراسة (الخوالدة وحسين، 2012) فكانت عن الأسباب التربوية والاجتماعية والاقتصادية لعِمالة الأطفال في الأردن والآثار السلبية الناجمة عنها. حيث هدفت إلى التعرف على الأسباب التربوية والاجتماعية والاقتصادية لعِمالة الأطفال في الأردن والآثار السلبية الناجمة عنها، وتم استخدام العينة العشوائية لاختيار بعض من محافظات الأردن، إذ بلغ عدد أفراد العينة (333) طفلاً عاملاً. واعتمد الباحثان غي دراستهما على استبانة مكوّنه من 52 فقرة لجمع بيانات الدراسة. وأظهرت النتائج أن مجالات أسباب عمالة الأطفال في الأردن جاءت بمستوى متوسط وأن الآثار السلبية الناجمة عن عمالة الأطفال في الأردن كانت بشكل عام مرتفعة. وأشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابة الأطفال العاملين لأسباب العمالة تبعاً لمتغير العمر. كما أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابة الأطفال العاملين لأسباب العمالة تبعاً لمتغير المستوى التعليمي.

وفي دراسة (كاظم، 2011) عِمالة الأطفال في العراق – الأسباب والحلول، فقد هدفت إلى بيان أسباب انتشار عمالة الأطفال من وجهة النظر التربوية والنفسية والاجتماعية ومعرفة أسبابها من وجهة نظر الأطفال العاملين أنفسهم، وعرضت بعض الحلول المقترحة للقضاء على عمالة الأطفال من وجهة نظر المختصين في مجال علم الاجتماع. حيث اعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة لجمع المعلومات المطلوبة والتي تم إعدادها من قبل الباحثة، ثم المقابلة الفردية معا لأطفال العاملين أنفسهم، ولقد بلغت عينة البحث (120) طفلاً من سن (10- 15) سنة من جانبي الكرخو الرصافة في مدينة بغداد، كذلك عينة الاساتذة المختصين في مجال التربية وعلم النفس وعلم والاجتماع والبالغ عددهم (18) فرداً. ولقد أظهرت النتائج بأن فقرة انخفاض مستوى دخل الأسرة حصلت على أعلى درجة، كما أظهرت بأن عمالة الأطفال تنتشر بين الذكور من الأطفال أكثر من الإناث وان أعلى نسبة توجد في سن (15) سنة، كم أن أعلى نسبة تسرب من المدرسة توجد في الصف الخامس الابتدائي من الذكور فقط.

أما عن دراسة (أبو صالح، 2010) فقد درست عِمالة صغار السن في المخيمات المجاورة لمدينة نابلس والتي هدفت إلى إظهار مشكلة عمالة صغار السن في المخيمات المجاورة لمدينة نابلس بطريقة موضوعية تستند إلى الحقائق المعلوماتية والبيانية التي خضعت للبحث والتحليل وإظهارها بصورة يمكن الإفادة منها من قبل أي جهة ذات علاقة بمعرفة حجم عمالة الأطفال وخطورتها. كما هدفت إلى إيجاد الحلول المناسبة للحد من عمالة الأطفال قدر المستطاع. تكونت عينة الدراسة من (159) طفل عامل من أبناء المخيمات المجاورة لمدينة نابلس والتي تم اختيارها على أسلوب العينة العشوائية البسيطة. واستخدم الباحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وذلك لتحليل بيانات ومعلومات الاستبانة التي تم توزيعها على الأطفال العاملين. وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن نسبة صغار السن في المخيمات المجاورة لمدينة نابلس هي (41.4%) من مجموع السكان وان غالبيتهم من الذكور. كما أكدت الدراسة من خلال التحليل الإحصائي أنه لا يوجد تأثير لمتغير المخيم على متغير سن الطفل العامل.

الدراسات الأجنبية:

أجرت مؤسسة إنقاذ الطفل ومؤسسة أرض الإنسان -مساعدة الأطفال في جميع أنحاء العالم ومؤسسة الديمقراطية وحقوق العاملين والاتحاد الأوروبي (Save the Children, Terre des hommer -Helping children worldwide, DWRC, European Union, 2013) دراسة عن مناصرة حق الأطفال في العمل اللائق/ عمالة الأطفال في الضفة الغربية حيث هدفت إلى الكشف عن مجالات عمل الأطفال في الضفة الغربية والقدس وتوزيعها النسبي على القطاعات الاقتصادية المختلفة، والتعرف على واقع عمل الأطفال في المستوطنات المقامة على أراضي الضفة الغربية المحتلة. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. وتم تصميم استبياناً موزع على عينة الدراسة التي بلغ عددها (1040) من الأطفال العاملين، و(139) من أولياء أمور الأطفال العاملين و(182) من أصحاب العمل. كما تم إجراء المقابلات مع الجهات الرسمية التي تهتم بعمل الأطفال. ومن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة بأنه لا يوجد عدداً محدداً ودقيقاً للأطفال العاملين بالضفة الغربية وذلك لعدم قيام وزارة العمل بجمع وتوثيق المعلومات حول عمالة الأطفال، وان الجهاز الإحصاء المركزي اعتماد على معايير غير محددة. كما توصلت الدراسة إلى أنه ليس هناك الاهتمام الكافي من الناحية البحثية لعمالة الأطفال في المستوطنات.

وهدفت دراسة (Veloso, 2012) التي بعنوان عمالة أطفال الشوارع في البرازيل: الاقتصادات المشروعة وغير المشروعة في عيون الشباب المهمشين إلى بيان بعض الأمور التي يواجها الأطفال العاملين في المدينة البرازيلية "ريو دي جانيرو" من وجهة نظر الأطفال العاملين المهمشين في الشوارع. كما هدفت الدراسة إلى بيان بعض الروابط بين عمل الأطفال المهمشين في سن مبكر وبين أعمال العنف والجرائم التي يرتكبونها، فإنها مستهدفين من قبل العصابات لتشغيلهم واستخدامهم في أعمال عنف وانحرافيه كالدعارة وتهريب المخدرات مقابل المال وبنفس الوقت لا يمكن أن يحاكموا بصورة قانونية لأنهم دون سن الثامنة عشرة.

وتوصلت الدراسة إلى أن الأطفال العاملين في الشوارع يعيشون في الأحياء فقيرة جداً ويحتاجون للعمل لإعالة أسرهم، وأن وبقائهم بالشوارع يجعلهم متورطين بتهريب المخدرات

وانحرافات أخرى، مما استدعى ذلك إلى وجود نظام جديد وتدابير تأديبية التي أجرتها حكومة المدينة البرازيلية باعتقال هؤلاء الأطفال ووضعهم باعتبارهم من الأحداث فهم دون الثامنة عشرة.

وفي دراسة (Massarwe, 2004) التي بعنوان عمالة الأطفال الفلسطينيين في القدس التي

هدفت إلى دراسة الخصائص الديمغرافية للأطفال العاملين والظروف التي يعمل بها ودراسة الخصائص الديمغرافية لعائلة الطفل العامل وبيان الآثار المؤثرة على نمو الطفل. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وشملت على دراسة (80) طفل عامل من جيل (10-14)، وتوصلت الدراسة من خلال مقابلتهم وطرح الأسئلة عليهم إلى أن غالب الأطفال يتلقون الاهتمام من أسرتهم. وأن معظم الأطفال يعملون لمساعدة أسرهم وأن معظم الأطفال لا يحظون بالتعليم، وجزء كبير من الأطفال يجيدون القراءة والكتابة بنسبة متوسطة إلى منخفضة. كما توصلت الدراسة إلى أن معظم الأطفال ينتمون إلى عائلات كثيرة الأفراد وذات مستوى تعليمي منخفض. وأن معظم آباء الأطفال كانوا يعملون في سن مبكر تحت سن (14). وأن معظم الأطفال يعملون بظروف صعبة وساعات طويلة وليس لديهم أي نشاط اجتماعي أو تربوي بالمؤسسات التعليمية الخاصة بأطفال الشوارع، وأخرى تم إلحاقها بالمؤسسات التعليمية العامة.

وفي دراسة (Mathoul, Shayboub& Jamal, 2004) العنف، القيد الصامت لعمالة الأطفال التي تعد من الدراسات النوعية والتي تهدف إلى التعرف على مشكلة عمالة الأطفال في المجتمعات الحضرية ذات الدخل المنخفض في بيروت، وتكشف الدراسة بأن العنف ضد الأطفال موجود سواء في المنزل أو في المدرسة، هو موضوع متكرر. وتم الحصول على البيانات الأساسية لهذه الدراسة من تحليل المقابلات مع والملاحظات من الأطفال العاملين وأولياء أمورهم في منازلهم وفي أماكن عمل الأطفال. وتكشف النتائج بأن العنف ضد الأطفال هو من أسباب عمالة الأطفال في بيروت، وأن بعض البيئات المنزلية والمدرسية مناسبة للتعلم والتطور، وتلعب دورا في القرار الطفل على ترك المدرسة وبدء العمل في بذلك سن مبكرة.

أما دراسة (Aragao, 1997) كانت عن الأطفال العاملين في القطاع غير الرسمي في ماناجوا (عاصمة نيكاراغوا) والتي عملت على إجراء مقابلات مع الأطفال العاملين في مواقع عملهم لجمع بيانات ومعلومات الدراسة عن أوضاع الأطفال وأسرهم هدفت إلى دراسة مجموعة من الأطفال العاملين في أنشطة عمل الأطفال التقليدية مثل الباعة المتجولة وغسيل السيارات ومسح الأحذية وحمل البضائع ونقلها. وبيان دور الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية لعمالة الأطفال، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن عمالة الأطفال تعد ذات أهمية اقتصادية الأطفال وأسرهم، وأن هناك تباين في الخصائص الاجتماعية والاقتصادية بين أسر الأطفال العاملين.

ما يُميز الدراسة الحالية عن الدراسات المعروضة سابقاً:

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها تبحث في ثنائية العوامل المؤدية إلى عِمالة الأطفال ودورها في الانحراف الاجتماعي وتتناول بِتَفرد وجهات نظر طلاب المدارس في العوامل التي تشجيع فكرة عِمالة الأطفال أو عدم تشجيع هذه الفكرة في ظل اختلاف اتجاهاتهم ومفاهيمهم الاجتماعية والاقتصادية التي تطرأ على المجتمعات ومن بينها المجتمع الفلسطيني والذي يتميز عن غيره من المجتمعات العربية وخصوصيته بتعرضه إلى الاحتلال الإسرائيلي، وما تفرضه سياسته التي تقوم على فصل الأراضي وبناء المستوطنات وإقامة المناطق

العازلة والحواجز العسكرية، الأمر الذي كان لها اثر على تراجع الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية من حيث إعاقة التنمية الاقتصادية وتدني مستويات المعيشة والسكن والرعاية والصحة والتعليم لهذه الأسر، والذي يعتبر من دواعي عمل الأطفال وتسربهم وانقطاعهم عن التعليم وبالتالي زيادة تعرضهم للانحراف، وهذا ما يميز اختلافهذه الدراسة عن سابقاتها بتعرضها إلى تأثير العوامل السياسية على عمل الأطفال المؤدية إلى انحرافهم نتيجة تشغيلهم في المجتمع الفلسطيني عموماً والأسرة المقدسية على وجه الخصوص.

منهج الدراسة:

انطلاقًا من طبيعة الدراسة والمعلومات المراد الحصول عليها، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع ويهتم بوصفها وصفًا دقيقًا ويعبر عنها كميًا. فهو مناسبًا لأنه يعتمد على جمع الحقائق والمعلومات، ثم مقارنتها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها بشكل مقبول.

مُجتمع الدراسة:

تكون مُجتمع الدراسة من جميع الطلبة العاملين أو غير العاملين في المرحلة المتوسطة (الصف الثامن والتاسع) في محافظة القدس والبالغ عددهم (2304) طالبًا وذلك حسب ما جاء في إحصائية مديرية التربية والتعليم في محافظة القدس (2021/2020).

عينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة بطريقة العينة العشوائية الطبقية، وقد بلغ حجم العينة (230)، وبنسبة (10%) من مُجتمع الدراسة الأصلي، وعند جمع الاستبانات وجِد أن هناك نقص في عدد الاستبانات، كما تم استبعاد بعض الاستبانات وذلك بسبب عدم الإجابة على جميع عباراتها وغير صالحة للتحليل الاحصائي. وبذلك تبقى (200) استبانة من عينة الدراسة.

وفيما يلي توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيراتها:

جدول (1)

توزيع خصائص أفراد عينة الدراسة تبعاً للمتغيرات المستقلة التصنيفية

المتغيّر المستقل التصنيفي	الفئات	التكرار	النسبة المئوية (%)
مستوى دخل الأسرة الشهري	أقل من 1000	17	%8.5
	2000-1000	126	%65
	أكثر من 2000	57	%28.5
	المجموع	200	%100
المستوى التعليمي للأهل	ثانوية عامة فأقل	51	%25.5
	دبلوم متوسط	51	%25.5

المتغيّر المستقل التصنيفي	الفئات	التكرار	النسبة المئوية (%)
	بكالوريوس	68	%34
	دراسات عليا	30	%15
	المجموع	200	%100
عدد الأطفال العاملين	نعم	37	%18.5
	لا	163	%81.5
	المجموع	200	%100
عدد أفراد الأسرة	أقل من 4	58	%28.7
	7-4	108	%53.5
	8 فأكثر	34	%16.8
	المجموع	200	%100

أداة الدراسة:

من أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة، تم تطوير استبانة تقيس العوامل المؤثرة لعمالة الأطفال وعلاقتها الانحراف الاجتماعي وتكونت استبانة الدراسة من:

الجزء الأول: تضمن المعلومات التي تعرف بخصائص عينة الدراسة، (المتغيرات الديمغرافية): (النوع الاجتماعي، العمر، عدد أفراد الأسرة، عدد الأطفال العاملين، مستوى دخل الأسرة شهرياً، نوعية السكن، مكان السكن، المستوى التعليمي للأهل، نوع العمل، سن بداية العمل).

الجزء الثاني: تكوّن من (36) فقرة تم تحديدها لقياس العوامل المؤثرة لعمالة الأطفال وهي مقسّمه إلى ثلاثة أبعاد:

1. **البعد الأول:** قياس العامل الاجتماعي الذي يؤدي إلى عمالة الأطفال، بحيث تضمن في الاستبانة (18) فقرة، وهي (من 1 إلى 18).
2. **البعد الثاني:** قياس العامل الاقتصادي الذي يؤدي إلى عمالة الأطفال، بحيث تضمن في الاستبانة (10) فقرة، وهي (من 19 إلى 28).
3. **البعد الثالث:** قياس العامل السياسي الذي يؤدي إلى عمالة الأطفال، بحيث تضمن في الاستبانة (8) فقرات وهي (من 29 إلى 36).

الجزء الثالث: تم صياغة 31 فقرة لقياس علاقة عمالة الأطفال بالانحراف الاجتماعي وهي مقسّمه إلى بعدين:

1. **البعد الأول:** قياس الانحراف الاجتماعي المتعلق بالعوامل النفس-اجتماعية للأطفال العامل الذي تضمن في الاستبانة (21) فقرة، وهي (من 37 إلى 57).
2. **البعد الثاني:** قياس آثار الانحراف الاجتماعي على المجتمع الذي تضمن في الاستبانة (10) فقرات، وهي (من 58 إلى 67).

صدق وثبات أداة الدراسة:

أولا: صدق المحكمين:

يُعد صدق الاستبانة من الشروط الضرورية التي ينبغي توافرها في أداة الدراسة، حيث أن أداة الدراسة تكون صادقة وملائمة إذا كان بمقدارها أن تقيس فعلاً ما وضعت لقياسه (النجار والنجار والزعبي، 2010).

بعد الانتهاء من إعداد الاستبانة وبناء فقراتها قامت الباحثة بعرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة من أساتذة علم الجريمة وعلم الاجتماع وعلم النفس وعلم الارشاد التربوي من عدة جامعات، وبلغ عدد المحكمين (7). وذلك بهدف التحقق من نوعية ومدى صدق فقرات الأداة وانسجامها مع أبعاد الدراسة وللتأكد من درجة مناسبة الفقرة ووضوحها وانتمائها للمجال. وتم الأخذ بآراء واقتراحات المحكمين.

ثبات أداة الدراسة:

قامت الباحثة بالتحقق من ثبات أداة الدراسة باستخراج معامل الاتساق الداخلي بين فقرات أداة الدراسة باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، وقد تقدر معامل ثبات محاور أداة الدراسة وللأداة ككل للعوامل المؤدية إلى عمالة الأطفال كما هو مبين في الجدول رقم (2).

جدول (2)

معامل الثبات (كرونباخ ألفا) لمحور أداة الدراسة وللأداة ككل للعوامل المؤدية إلى عمالة الأطفال

المحور	عدد الفقرات	معامل الثبات
العوامل الاجتماعية والثقافية	18	0.932
العوامل الاقتصادية	10	0.819
العوامل السياسية	8	0.851
معامل ثبات الأداة ككل	**36**	**0.867**

يتضح من الجدول رقم (2) أن حساب ثبات أداة الدراسة باستخدام طريقة كرونباخ ألفا تمتع المقياس بكافة محاوره بدرجة مرتفعة من الثبات، حيث انحصرت معاملات الثبات (0.867)

أما عن معامل ثبات محاور أداة الدراسة وللأداة ككل لأبرز مظاهر الانحراف كما هو مبين في الجدول رقم (3)

جدول (3)

معامل الثبات (كرونباخ ألفا) لمحور أداة الدراسة وللأداة ككل لأبرز مظاهر الانحراف

المحور	عدد الفقرات	معامل الثبات
بُعد الأطفال العاملين (الفرد)	21	0.871
بُعد المجتمع	10	0.842
معامل ثبات الأداة ككل	31	0.856

يتضح من الجدول رقم (3) أن حساب ثبات أداة الدراسة باستخدام طريقة كرونباخ ألفا تمتع المقياس بكافة محاوره بدرجة مرتفعة من الثبات، حيث انحصرت معاملات الثبات (0.856).

أساليب المُعالجة الإحصائية:

اعتمدت الدراسة تصنيف إجابات فقرات محاور الدراسة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي (LIKERT). وتم تحديد خمس إجابات على فقرات الاستبيان للجزء الثاني والثالث. (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة). بحيث تم إعطاء الإجابة على "موافق بشدة" درجة (5)، و"موافق" درجة (4)، و"محايد" درجة (3)، و"غير موافق " (2)، وأخيراً "غير موافق بشدة" (1).

ولحساب طول خلايا المقياس الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) تم الاعتماد على الطرق التالية:

أ- تم حساب المدى لطول المقياس الخماسي: (4 =1-5).

ب- تقسيم عدد فئات المقياس على المدى للحصول على طول الخلية الصحيح أي: (0.80 = 5÷4).

ج- إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح) ولغاية الحد الأعلى للمقياس، حيث يتم الحُكم على كل فقره وفقاً للمعيار التالي:

1. مُتوسط حسابي بين (1 إلى 1.80) يُشير إلى درجة منخفضة جداً.
2. مُتوسط حسابي بين (من 1.81 إلى 2.60) يُشير إلى درجة منخفضة.
3. مُتوسط حسابي بين (من 2.61 إلى 3.40) يُشير إلى درجة متوسطة.
4. مُتوسط حسابي بين (من 3.41 إلى 4.20) يُشير إلى درجة مرتفعة.
5. مُتوسط حسابي بين (من 4.21 إلى 5.00) يُشير إلى درجة مرتفعة جداً.

تم مُعالجة البيانات التي تم الحصول عليها من الدراسة الميدانية إحصائياً، باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS)، حيث قامت الباحثة باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي والاستدلالي للإجابة عنْ أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها، والتي تضمنت:

1. مقياس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures): وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة، اعتماداً على التكرارات والنسب المئوية، ومنْ أجل الإجابة

عـنْ أسـئلة الدراسـة، ومعرفـة الأهميـة النـسبية للمحـاور باسـتخدام المُتوسـطات الحسابية، والانحرافات المعيارية.

2. تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA).
3. اختبار شافية للمقارنات البعدية (Scheffe).

عرض نتائج الدراسة:

النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيسي: ما أبرز العوامل المؤدية إلى عمالة الأطفال من وجهة نظر طلاب المدارس العاملين وغير العاملين؟

أولاً: النتائج المتعلقة بالعوامل الاجتماعية والثقافية:

من أجل الإجابة عن هذا السؤال تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على الفقرات التي تتعلق ببعد العوامل الاجتماعية والثقافية المؤدية إلى عمالة الأطفال، والجدول التالي يبين ذلك تبعاً لسلم الإجابة تنازلياً على الفقرات:

جدول (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على العوامل الاجتماعية والثقافية المؤدية إلى عمالة الأطفال

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى حسب المتوسط
.18	غياب رب الأسرة لفترات طويلة.	4.18	0.922	1	مرتفعة
.14	أحادية الوالدين في الأسرة.	4.1	0.907	2	مرتفعة
.9	تشجيع الأبوين لعمل الأطفال خارج المنزل.	4.09	0.960	3	مرتفعة
.15	تعويد الطفل لمساعدة أهله في الأعمال المنزلية.	4.01	0.995	4	مرتفعة
.1	انتشار المخدرات بين طلاب المدارس.	3.99	0.975	5	مرتفعة
.13	الخلافات الأسرية.	3.98	0.985	6	مرتفعة
.12	سوء معاملة الأهل للطفل.	3.97	1.009	7	مرتفعة
.3	تدخل الاحتلال الإسرائيلي في	3.96	0.979	8	مرتفعة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى حسب المتوسط
	المناهج الدراسية.				
.5	سوء معاملة المعلمين تجاه الطلاب.	3.93	0.959	9	مرتفعة
.7	عمل الأبوين منذ الصغر خارج المنزل.	3.92	0.956	10	مرتفعة
.2	تدني العلامات المدرسية لدى الطالب.	3.89	1.011	11	مرتفعة
.8	ارتفاع معدلات الطلاق.	3.89	1.033	12	مرتفعة
.16	التغيير في العادات والتقاليد.	3.87	1.077	13	مرتفعة
.10	الاكتظاظ السكاني في الأحياء السكنية.	3.82	1.041	14	مرتفعة
.11	وقت الفراغ بين الأطفال بعد الدوام المدرسي.	3.81	0.978	15	مرتفعة
.6	التسرب المدرسي.	3.78	1.018	16	مرتفعة
.4	سوء معاملة الإدارة المدرسية تجاه الطلاب.	3.76	0.938	17	مرتفعة
.17	عمل المرأة خارج المنزل.	3.75	1.006	18	مرتفعة
جميع الفقرات		**3.927**	**0.986**	-	**مرتفعة**

من خلال مطالعة النتائج المبينة في الجدول رقم (4) يتضح أن المتوسط الحسابي العام لاستجابات عينة الدراسة على العوامل الاجتماعية والثقافية المؤدية إلى عمالة الأطفال قد بلغت (3.927) وبانحراف معياري (0.986). وهذا يعني نتيجتها مرتفعة ذات التأثير الأكبر على العوامل الاجتماعية والثقافية المؤدي إلى عمالة الأطفال وقد حظيت الفقرة رقم (18) وهي غياب رب الأسرة لفترات طويلة على المرتبة الأولى كعامل اجتماعي ذو تأثير كبير وكان المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.18) بانحراف معياري (0.922)، ويليها الفقرة رقم (14) أحادية الوالدين في الأسرة، وكان المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.10) وبانحراف معياري قيمته (0.907)، ويليها الفقرة رقم (9) تشجيع الأبوين لعمل الأطفال خارج المنزل، وكان المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.09) وبانحراف معياري قيمته (0.960)، والفقرة رقم (15) تعويد الطفل لمساعدة أهله في الأعمال المنزلية. وكان المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.01) وبانحراف معياري قيمته (0.995).في حين جاءت الفقرة (17) والتي تنص على عمل المرأة خارج المنزل من

أقل العوامل الاجتماعية والثقافية المؤدية إلى عمالة الأطفال بمتوسط حسابي (3.75) وانحراف معياري (1.006).

ويظهر الجدول العوامل الاجتماعية والثقافية من الأكثر تأثيراً على عمالة الأطفال مرتبة تنازلياً من أكثر العوامل إلى أقل تلك العوامل تأثيراً.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالعوامل الاقتصادية:

من أجل الإجابة عن هذا السؤال تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على الفقرات التي تتعلق ببعد العوامل الاقتصادية المؤدية إلى عمالة الأطفال، والجدول التالي يبين ذلك تبعاً لسلم الإجابة تنازلياً على الفقرات:

جدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على العوامل الاقتصادية المؤدية إلى عمالة الأطفال.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى حسب المتوسط
.19	تفشي الفقر.	4.39	0.59975	1	مرتفعة جداً
.22	ارتفاع أسعار السلع والخدمات.	4.39	0.58275	2	مرتفعة جداً
.20	ارتفاع معدلات البطالة.	4.355	0.60065	3	مرتفعة جداً
.23	ارتفاع أجور السكن.	4.35	0.59941	4	مرتفعة جداً
.25	قلة المعاشات والأجور (دون الحد الأدنى).	4.31	0.61454	5	مرتفعة جداً
.21	الالتزامات المالية للأسرة.	4.26	0.61634	6	مرتفعة جداً
.24	كثرة الضرائب.	4.25	0.62736	7	مرتفعة جداً
.27	المغريات المالية للعمل في السوق الإسرائيلي.	4.24	0.65922	8	مرتفعة جداً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى حسب المتوسط
.26	تحكم الاحتلال بالموارد الطبيعية.	4.13	0.74557	9	مرتفعة
.28	انقطاع التأمين الوطني	4.005	0.75353	10	مرتفعة
جميع الفقرات		**4.268**	**0.63991**	-	**مرتفعة جداً**

تبين من الجدول رقم (5) أن المتوسط الحسابي العام لاستجابات عينة الدراسة على العوامل الاقتصادية المؤدية إلى عمالة الأطفال قد جاء مرتفعة جداً وقد بلغت (4.268) وبانحراف معياري (0.639). وقد رُتبت الأوساط الحسابية للفقرات تنازلياً وظهر أن الفقرة (19) وهي تفشي الفقر والفقرة (22) التي تنص على ارتفاع أسعار السلع والخدمات قد جاءتا بالمرتبة الأولى كعامل اقتصادي ذو تأثير كبير على عمالة الأطفال، حيث كان المتوسط الحسابي لهما (4.39) وبانحراف معياري للفقرة رقم (19) قد بلغ (0.599) و(0.582) للفقرة رقم (22). وتأتي بالمرتبة الثانية من العوامل الاقتصادية الفقرة رقم (20) والتي تنص على ارتفاع معدلات البطالة بمتوسط حسابي (3.355) وبانحراف معياري (0.6006). في حين جاءت الفقرة (28) والتي تنص على انقطاع التأمين الوطني عن المواطنين كانت من أقل العوامل الاقتصادية المؤدية إلى عمالة الأطفال بمتوسط حسابي (4.005) وبانحراف معياري (0.753).

ويظهر الجدول العوامل الاقتصادية من الأكثر تأثيراً على عمالة الأطفال مرتبة تنازلياً من أكثر العوامل إلى أقل تلك العوامل تأثيراً.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالعوامل السياسية:

من أجل الإجابة عن هذا السؤال تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على الفقرات التي تتعلق ببعد العوامل السياسية المؤدية إلى عمالة الأطفال، والجدول التالي يبين ذلك تبعاً لسلم الإجابة تنازلياً على الفقرات:

جدول رقم (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على العوامل السياسية المؤدية إلى عمالة الأطفال.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى حسب المتوسط
.33	اعتقال رب الأسرة في سجون الاحتلال.	3.79	0.77975	1	مرتفعة
.29	السياسة الإسرائيلية في هدم المنازل.	3.46	0.75581	2	مرتفعة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى حسب المتوسط
.30	اعتقال الأطفال.	3.41	0.80935	3	مرتفعة
.32	تهجير السكان المقدسيين وإبعادهم القصري.	3.37	0.82328	4	متوسطة
.31	الحبس المنزلي للأطفال.	3.35	0.89240	5	متوسطة
.34	فصل القدس عن باقي المدن الفلسطينية.	3.29	0.81443	6	متوسطة
.35	بناء الجدار العازل.	3.22	0.93657	7	متوسطة
.36	إقامة الحواجز العسكرية.	3.21	0.92920	8	متوسطة
	جميع الفقرات	**3.37**	**0.84259**	-	**متوسطة**

تبين من الجدول رقم (6) أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات التي تم الإجابة عليها من عينة الدراسة هو (3.37) بمستوى متوسط وبانحراف معياري (0.842). وتم ترتيب الأوساط الحسابية للفقرات تنازلياً حيث حظيت الفقرة (33) التي تنص على اعتقال رب الأسرة في سجون الاحتلال بالمرتبة الأولى كعامل سياسي ذو تأثير كبير على عمالة الأطفال، وكان المتوسط الحسابي لها (3.79) وبانحراف معياري (0.779). وتأتي بالمرتبة الثانية من العوامل السياسية للفقرة رقم (29) التي تمثل السياسة الإسرائيلية في هدم المنازل بمتوسط حسابي (3.46) وبانحراف معياري (0.755).

في حين جاءت الفقرة (36) والتي تنص على إقامة الحواجز العسكرية كانت من أقل العوامل السياسية المؤدية إلى عمالة الأطفال بمتوسط حسابي (3.21) وبانحراف معياري (0.929).

يظهر الجدول العوامل السياسية من له تأثيراً متوسط على عمالة الأطفال مرتبة تنازلياً من أكثر العوامل إلى أقل تلك العوامل تأثيراً.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما أبرز مظاهر الانحراف النفس -اجتماعي التي يتأثر بها الأطفال العاملين (الفرد) والمجتمع بسبب عمالة الأطفال من وجهة نظر طلاب المدارس العاملين وغير العاملين؟

أولاً: النتائج المتعلقة ببُعد الأطفال العاملين (الفرد):

من أجل الإجابة عن هذا السؤال تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على فقرات مظاهر الانحراف النفس -اجتماعي التي تؤديها عمالة الأطفال المتعلقة بالطفل العامل (الفرد)، والجدول التالي يبين ذلك تبعاً لسلم الإجابة تنازلياً على الفقرات:

جدول رقم (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة لبُعد مظاهر الانحراف النفس -اجتماعي المتعلقة بالأطفال العاملين (الفرد).

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى حسب المتوسط
.47	الانجراف نحو الأمور المادية.	4.295	0.686	1	مرتفعة جداً
.42	اكتساب كلمات بذيئة وغير أخلاقية.	4.29	0.706	2	مرتفعة جداً
.50	العودة إلى المنزل في ساعات متأخرة من الليل.	4.285	0.6448	3	مرتفعة جداً
.40	الابتزاز والاستغلال من قبل الآخرين.	4.215	0.633	4	مرتفعة جداً
.49	الشعور بعدم اهتمام الآخرين إليه.	4.21	0.6988	5	مرتفعة جداً
.48	الاستغلال الجنسي من قبل أشخاص آخرين	4.205	0.6967	6	مرتفعة جداً
.46	التعرّض للإسقاط الاجتماعي.	4.205	0.725	7	مرتفعة جداً
.45	إهمال وضعه الصحي.	4.185	0.7094	8	مرتفعة
.39	الإقبال على التدخين.	4.17	0.7305	9	مرتفعة
.41	فقدان السيطرة على أعصابه.	4.16	0.712	10	مرتفعة
.57	تكوين عقدة النقص بسبب تركه للمدرسة دون زملائه.	4.15	0.7418	11	مرتفعة
.52	فقدان الثقة بالآخرين.	4.145	0.7919	12	مرتفعة
.53	مزاملة رفاق السوء.	4.14	0.6948	13	مرتفعة
.54	فقدان الطموح المستقبلي.	4.14	0.680	14	مرتفعة
.56	الشعور بأنه له مكانة اجتماعية دنيا مقارنه مع أقرانه.	4.13	0.652	15	مرتفعة
.43	إهمال منظره الشخصي.	4.13	0.7914	16	مرتفعة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى حسب المتوسط
.44	إهمال نظافته الشخصية.	4.1	0.802	17	مرتفعة
.55	الحرمان التعليم والتقدم المعرفي.	4.08	0.6524	18	مرتفعة
.38	الإقبال على تعاطي المخدرات.	3.975	0.7396	19	مرتفعة
.51	فقدان الثقة بنفسه.	3.96	0.8073	20	مرتفعة
.37	استخدام الأدوات الحادة.	3.75	0.986	21	مرتفعة
	مجموع العبارات	**4.139**	**0.7278**	**مرتفعة**	

من خلال مطالعة النتائج المبينة في الجدول رقم (7) يتضح أن المتوسط الحسابي العام لاستجابات عينة الدراسة على مظاهر الانحراف النفس –اجتماعي للأطفال العاملين قد جاءت مرتفعة بحيث بلغت (4.13) وبانحراف معياري (0.7278). وقد حققت الفقرة رقم (47) أعلى استجابات عينة الدراسة التي نصت على الانجراف نحو الأمور المادية بحيث بلغ متوسطها الحسابي (4.295) وبانحراف معياري (0.686) ويليها فقد حظيت الفقرة رقم (42) وهي اكتساب كلمات بذيئة وغير أخلاقية على المرتبة الثانية من مظاهر انحراف النفس -اجتماعي ذو تأثير كبير وكان المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.29)، بانحراف معياري (0.706). في حين جاءت الفقرة (37) والتي تنص على استخدام الأدوات الحادة من أقل مظاهر الانحراف النفس –اجتماعي وبمتوسط حسابي (3.75).

ويظهر الجدول أبرز مظاهر الانحراف النفس -اجتماعي من الأكثر تأثيراً على الأطفال العاملين التي تؤديها عمالة الأطفال مرتبة تنازلياً من أكثر المظاهر إلى أقل تلك المظاهر تأثيراً.

ثانياً: النتائج المتعلقة ببُعد المجتمع:

من أجل الإجابة عن هذا السؤال تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على فقرات مظاهر الانحراف الاجتماعي التي تؤديها عمالة الأطفال المتعلقة بالمجتمع، والجدول التالي يبين ذلك تبعاً لسلم الإجابة تنازلياً على الفقرات:

جدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة لبعد مظاهر الانحراف الاجتماعي المتعلقة بالمجتمع.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى حسب المتوسط
.58	التجنيد في العَمالة ضد وطنه وبلده.	3.83	0.7256	1	مرتفعة
.59	التمرّد على القيم والعادات الاجتماعية والأسرية.	3.58	0.734	2	مرتفعة
.64	إهانة الآخرين وشتمهم.	3.41	0.723	3	مرتفعة
.62	تعرض الآخرين إلى السرقة	3.36	0.712	4	متوسطة
.66	استخدامه من قبل العصابات لترويج المنتجات الضارة كالمخدرات.	3.34	0.829	5	متوسطة
.60	ارتفاع مستوى البطالة عند الكبار.	3.31	0.685	6	متوسطة
.63	الشجار مع والديه ومع الأقارب.	3.20	0.8117	7	متوسطة
.61	إهمال العلاقات الاجتماعية.	3.17	0.697	8	متوسطة
.65	التعدي على الآخرين بالضرب.	3.13	0.7607	9	متوسطة
.67	تخريب ممتلكات الغير.	3.10	0.71	10	متوسطة
	مجموع العبارات	**3.337**	**0.738**	-	**متوسطة**

من خلال مطالعة النتائج المبينة في الجدول رقم (8) يتضح أن المتوسط الحسابي العام لاستجابات عينة الدراسة لبعد مظاهر الانحراف الاجتماعي المتعلقة بالمجتمع قد جاءت بمستوى متوسط بحيث بلغت (3.33) وبانحراف معياري (0.738). وقد حققت الفقرة رقم (58) أعلى استجابات عينة الدراسة التي نصت على التجنيد في العَمالة ضد وطنه وبلده بحيث بلغ متوسطها الحسابي (3.83) وبانحراف معياري (0.725) ويليها فقد حظيت الفقرة رقم (59) وهي

التمرّد على القيم والعادات الاجتماعية والأسرية على المرتبة الثانية من مظاهر الانحراف الاجتماعي ذو تأثير كبير وكان المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (3.58)، بانحراف معياري (0.734). في حين جاءت الفقرة (67) والتي تنص على تخريب ممتلكات الغير من أقل مظاهر الانحراف الاجتماعي الذي يتعرض له المجتمع وبمتوسط حسابي (3.1) وبانحراف معياري (0.71).

ويظهر الجدول أبرز مظاهر الانحراف اجتماعي الأكثر تأثيراً على المجتمع التي تسببها عمالة الأطفال مرتبة تنازلياً من أكثر المظاهر إلى أقل تلك المظاهر تأثيراً.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: هل هناك فروق في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة على العوامل الاجتماعية والثقافية والعوامل الاقتصادية والعوامل السياسية تعزى لمتغير عدد أفرد الأسرة؟

للإجابة على هذا السؤال تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لكل بُعد من أبعاد العوامل المؤدية إلى عمالة الأطفال (الاجتماعية والثقافية، الاقتصادية، السياسية) تبعاً لمستويات متغير عدد أفراد الأسرة، والجدول (9) يبين ذلك:

جدول (9)

الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على العوامل المؤدية إلى عمالة الأطفال حسب عدد أفراد الأسرة

عوامل عمالة الأطفال	عدد أفراد الأسرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
العوامل الاجتماعية والثقافية	أقل من 4 أفراد	4.0	0.573
	من 4 إلى 7	3.9	0.69
	من 8 أفراد فأكثر	3.8	0.75
العوامل الاقتصادية	أقل من 4 أفراد	4.32	0.246
	من 4 إلى 7	4.2	0.31
	من 8 أفراد فأكثر	4.30	0.37
العوامل السياسية	أقل من 4 أفراد	3.45	0.498
	من 4 إلى 7	3.4	0.41
	من 8 أفراد فأكثر	3.3	0.485

يتبين من الجدول (9) أن هناك فروق ملاحظة بين الأوساط الحسابية تبعاً لمستويات المتغيّر المستقل (عدد أفراد الأسرة)، حيث إن الوسط الحسابي لبُعد العوامل الاجتماعية والثقافية كان أعلى عند مستوى عدد أفراد الأسرة (أقل من 4 أفراد) بدرجة (4.0). وجاء بالمرتبة

الثانية عدد أفراد الأسرة ما بين (4-7 أفراد) بدرجة (3.9). أما في المرتبة الأخيرة فقد جاء عند أفراد الأسرة (8 أفراد وأكثر) بدرجة (3.8).

كما نلاحظ أيضاً أن الوسط الحسابي لبُعد العوامل الاقتصادية قد احتل مستوى عدد أفراد الأسرة (أقل من 4) المرتبة الأولى أيضاً بدرجة (4.32)، ويليها في المرتبة الثانية المستوى الثالث من عدد أفراد الأسرة (8 أفراد وأكثر) بدرجة (4.30)، تم في المرتبة الأخيرة المستوى الثاني من عدد أفراد الأسرة (4-7 أفراد) بدرجة (4.2).

أما بالنسبة للبُعد المتعلق بالعوامل السياسية فقد جاء مستوى عدد أفراد الأسرة (4-7 أفراد) بالمرتبة الأولى وبدرجة (3.45)، واحتل مستوى عدد أفراد الأسرة (أقل من 4 أفراد) المرتبة الثانية بدرجة (3.4)، وجاء بالمرتبة الأخيرة مستوى عدد أفراد الأسرة (8 أفراد فأكثر) بدرجة (3.3).

ولفحص دلالة الفروق عبر مستويات المتغيّر المستقل (عدد أفراد الأسرة) وعند كل بُعد من أبعاد العوامل المؤدية إلى عمالة الأطفال (البُعد الاجتماعي والثقافي)، (البُعد الاقتصادي)، (البُعد السياسي) تم استخدام أسلوب تحليل التباين الأحادي (One-way-ANOVA). والجدول رقم(10) يبين نتائج التحليل:

جدول (10)

نتائج تحليل التباين الأحادي لأبعاد العوامل المؤدية إلى عمالة الأطفال تبعاً لمتغير عدد أفراد الأسرة

مصدر التباين		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
البعد الاجتماعي والثقافي	بين المجموعات	1.12	2	0.56	1.247	0.29
	داخل المجموعات	88.469	197	0.449		
	المجموع	89.589	199			
البعد الاقتصادي	بين المجموعات	0.334	2	0.167	1.806	0.167
	داخل المجموعات	18.222	197	0.092		
	المجموع	18.556	199			
البعد السياسي	بين المجموعات	1.553	2	0.777	3.856	0.023
	داخل المجموعات	39.683	197	0.201		
	المجموع	41.236	199			

تبين من الجدول (10) أن النتائج أشارت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) تعزى لمتغيّر عدد أفراد الأسرة على البُعد الاجتماعي والبُعد

الاقتصادي، حيث كانت الأوساط تتراوح ما بين (3.8 إلى 4.0) على البعد الاجتماعي والثقافي، و(4.32 إلى 4.20) على البُعد الاقتصادي. وهذه مؤشرات إحصائية تدل على أن العوامل الاجتماعية والثقافية والعوامل الاقتصادية تؤدي إلى عمالة الأطفال بنسبة أكبر.

في حين أشارت النتائج أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة على بُعد العوامل السياسية تعزى لعدد أفراد الأسرة وللكشف عن صالح من كانت الفروق تم استخدام اختبار شافية والجدول (11) يبين ذلك:

جدول (11)

نتائج اختبار شافية للمقارنات البعدية لاختبار الفروق على بُعد العوامل السياسية تعزى لعدد أفراد الأسرة

الفروق		متوسط الفروق	الخطأ المعياري	مستوى الدلالة
أقل من 4 أفراد	من 4 إلى 7 أفراد	0.06785	0.07306	0.65
	8 أفراد فأكثر	0.17698	0.09694	0.192
من 4 إلى 7 أفراد	أقل من 4 أفراد	0.06785	0.07306	0.65
	8 أفراد فأكثر	0.24483	0.08826	0.023
8 أفراد فأكثر	أقل من 4 أفراد	0.17698	0.09694	0.192
	من 4 إلى 7 أفراد	0.24483	0.08826	0.023

يتبين من الجدول رقم (11) أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية ما بين مستوى عدد أفراد الأسرة (4 إلى 7 أفراد) ومستوى عدد أفراد الأسرة (8 أفراد فأكثر) لصالح مستوى عدد أفراد الأسرة (4 إلى 7 أفراد).

السؤال الرابع: هل هناك فروق في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة للانحراف الاجتماعي للأحداث يعزى لمتغير عدد أفرد الأسرة؟

جدول (12)

الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على الانحراف النفس –اجتماعي المتعلق بتأثر الطفل العامل (الفرد) والمجتمع تبعاً لمتغيّر عدد أفراد الأسرة

البعد	عدد أفراد الأسرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الطفل العامل (الفرد)	أقل من 4 أفراد	4.25	0.3283
	من 4 إلى 7	4.21	0.2793
	من 8 أفراد فأكثر	3.9	0.4773
المجتمع	أقل من 4 أفراد	3.83	0.4043
	من 4 إلى 7	3.81	0.3413
	من 8 أفراد فأكثر	3.7	0.6263

يتبين من الجدول (12) أن هناك فروق ملاحظة بين الأوساط الحسابية تبعاً لمستويات المتغيّر المستقل (عدد أفراد الأسرة)، حيث إن الوسط الحسابي لبُعد تأثر الطفل العامل بالانحراف كان أعلى عند مستوى عدد أفراد الأسرة (أقل من 4 أفراد) بدرجة (4.25). وجاء بالمرتبة الثانية عدد أفراد الأسرة ما بين (4-7 أفراد) بدرجة (4.21). أما في المرتبة الأخيرة فقد جاء عند أفراد الأسرة (8 أفراد وأكثر) بدرجة (3.9).

كما نلاحظ أيضاً أن الوسط الحسابي لبُعد تأثر المجتمع من الانحراف قد احتل مستوى عدد أفراد الأسرة (أقل من 4) المرتبة الأولى أيضاً بدرجة (4.00)، ويليها في المرتبة الثانية المستوى الثالث من عدد أفراد الأسرة (4-7 أفراد) بدرجة (4.30)، تم في المرتبة الأخيرة المستوى الثاني من عدد أفراد الأسرة (8 أفراد وأكثر) بدرجة (4.23).

أما بالنسبة للبُعد المتعلق بالعوامل السياسية فقد جاء مستوى عدد أفراد الأسرة (4-7 أفراد) بالمرتبة الأولى وبدرجة (3.85)، واحتل مستوى عدد أفراد الأسرة (أقل من 4 أفراد) المرتبة الثانية بدرجة (3.9)، وجاء بالمرتبة الأخيرة مستوى عدد أفراد الأسرة (8 أفراد فأكثر) بدرجة (3.7).

ولفحص دلالة الفروق عبر مستويات المتغيّر المستقل (عدد أفراد الأسرة) وعند كل بُعد من أبعاد الانحراف النفس -اجتماعي (البُعد الفردي)، (البُعد المجتمعي) تم استخدام أسلوب تحليل التباين الأحادي (One-way-ANOVA). والجدول رقم (13) يبين نتائج التحليل:

جدول (13)

نتائج تحليل التباين الأحادي لأبعاد الانحراف النفس اجتماعي تبعاً لمتغير عدد أفراد الأسرة

الأبعاد		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
الطفل العامل (الفرد)	بين المجموعات	0.83	2	0.415	3.714	0.026
	داخل المجموعات	22.011	197	0.112		
	المجموع	22.881	199			
المجتمع	بين المجموعات	1.065	2	0.533	3.021	0.051
	داخل المجموعات	34.735	197	0.176		
	المجموع	35.801	199			

تبين من الجدول (13) أن النتائج أشارت إلى أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة على البُعد المتعلق بالمجتمع وهذه مؤشرات إحصائية تدل على أن الأطفال العاملين (الفرد) يتأثرون بالانحراف الاجتماعي بنسبة أكبر.

في حين أشارت النتائج أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) على البُعد المتعلق بالطفل العامل (الفرد) تعزى لمتغيّر عدد أفراد الأسرة. وللكشف عن صالح من كانت الفروق تم استخدام اختبار شافية والجدول (14) يبين ذلك:

جدول (14)

نتائج اختبار شافية للمقارنات البعدية لاختبار الفروق على البُعد المتعلق بالطفل العامل تعزى لمتغيّر عدد أفراد الأسرة

الفروق		متوسط الفروق	الخطأ المعياري	مستوى الدلالة
أقل من 4 أفراد	من 4 إلى 7 أفراد	0.0123	0.05441	0.975
	8 أفراد فأكثر	0.1629	0.0722	0.081
من 4 إلى 7 أفراد	أقل من 4 أفراد	0.0123	0.05441	0.975
	8 أفراد فأكثر	0.1752	0.06573	0.031
8 أفراد فأكثر	أقل من 4 أفراد	0.1629	0.0722	0.081
	من 4 إلى 7 أفراد	0.1752	0.06573	0.031

يتبين من الجدول رقم (14) أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية ما بين مستوى عدد أفراد الأسرة (4 إلى 7 أفراد) ومستوى عدد أفراد الأسرة (8 أفراد فأكثر) لصالح مستوى عدد أفراد الأسرة (4 إلى 7 أفراد).

مناقشة النتائج:

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيسي: ما أبرز العوامل المؤدية إلى عمالة الأطفال من وجهة نظر طلاب المدارس العاملين وغير العاملين؟

أولاً: مناقشة النتائج المتعلقة بالعوامل الاجتماعية والثقافية:

أظهرت النتائج أنَّ استجابات عينة الدراسة على العوامل الاجتماعية والثقافية المؤدية إلى عمالة الأطفال قد جاءت بدرجة مرتفعة، وهذا يشير إلى تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية على الأطفال في الأسرة الفلسطينية. وقد تعزى هذه النتيجة إلى أن الخلافات الأسرية لها تأثيراً سلبياً على توفير الرعاية اللازمة للأطفال في أسرهم الطبيعية، وقد تعزى أيضاً إلى غياب رب الأسرة لفترات طويلة عن المنزل بسبب السفر أو السجن أو غياب أحد أرباب الأسرة بسبب الطلاق أو الوفاة مما يشكل ذلك غياب الضبط الاجتماعي على الأطفال من قبل والدهم خصوصاً الذي يشكل السلطة الأكبر في الأسرة. وقد تُفسّر هذه النتيجة بسبب تدخل الاحتلال الإسرائيلي في المناهج الدراسية وسوء معاملة المعلمين والإدارة المدرسية اتجاه الطلاب مما يشكل ذلك داعي إلى تسربهم المدرسي وانحرافهم. وقد تعزى هذه النتيجة إلى تعويد الطفل إلى مساعدة أهله في الأعمال المنزلية ويرافق ذلك تشجيع الأبوين لعمل الأطفال خارج المنزل، خاصة الآباء يرغبون في توريثهم مهنهم إلى أبنائهم التي توارثوها عن آبائهم، فيفضلون تشغيل أبنائهم في سن مبكرة وذلك حتى يساعدنهم على تعلم عدة مهن، وقد تُفسّر العوامل الاجتماعية والثقافية أيضاً بالاكتظاظ السكاني داخل الأحياء السكنية حيث يعد الازدحام السكاني وعدم توافر الأجواء الصحية الملائمة ويشكل مجالاً أكبر لاختلاط الأفراد بأقران السوء وبالتالي انحرافاتهم السلوكية، إضافة إلى فقر الأحياء السكنية، كما يشكل بيئة خصبة للانحراف إذا ما افتقرت هذه الأحياء للأماكن التسلية والمتنزهات وساحات اللعب والتي تعد نوع من تفريغ طاقات الأطفال الزائدة.

واتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة (الزبون، 2013) التي أشارت إلى التأثيرات الاجتماعية الكلية لعمالة الأطفال التي جاء في محتواها بأن الأطفال العاملين ينحدرون من أسر فقيرة ذات دخل متدني. كما اتفقت مع نتائج دراسة (السايس، 2016) والتي جاء في نتائجها إن للتفكك الأسري دوراً في خروج الأطفال للعمل في سن مبكرة، مما يدفعهم ذلك للانحراف، كما اتفقت نتائج الدراسة مع دراسة (**Save the Children, Terre des hommer -Helping children worldwide, DWRC, European Union, 2013**) التي أجرتها بأن أحادية الوالدين في الأسرة بسبب الطلاق أو الوفاة يؤدي إلى انخراط الأطفال بالعمل واستغلالهم خارج نطاق الأسرة. وتتفق هذه النتيجة مع إحدى نتائج دراسة (Veloso, 2012) والتي أشارت إلى أن الأطفال في الأحياء الفقيرة جداً يحتاجون للعمل لإعالة أسرهم وهذه عامل مؤثر في انحرافهم.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما أبرز مظاهر الانحراف النفس -اجتماعي التي يتأثر بها الأطفال العاملين (الفرد) والمجتمع بسبب عمالة الأطفال من وجهة نظر طلاب المدارس العاملين وغير العاملين؟

أولاً: مناقشة النتائج المتعلقة ببُعد الأطفال العاملين (الفرد):

أظهرت النتائج أنَّ استجابات عينة الدراسة على مظاهر الانحراف النفس -اجتماعي قد جاءت بدرجة مرتفعة جداً، وهذا يشير إلى أن عِمالة الأطفال لها مردود نفسي على الأطفال الذين يعملون في بيئة لا تسمح لقدراتهم الخاصة بالنمو والارتقاء في مراحل عمرية مبكرة، مما يظهر مدى تأثير هذه الانحرافات على الأطفال العاملين وأسرهم. وقد تعزى هذه النتيجة إلى أساليب التنشئة الاجتماعية التي تشربها الأطفال منذ الصغر مثل اكتساب الأطفال السلوكيات المادية واكتسابهم للكلمات البذيئة وغير أخلاقية، وتعرضهم للعنف المنزلي، أو شعور الأطفال بالمكانة الاجتماعية المتدنية مقارنة مع أقرانه. وقد تعزى هذه النتيجة إلى شعور الأطفال بعدم الاهتمام وفقدانهم للقيمة والكرامة الإنسانية، كما تفسر هذه النتيجة بعدم مراعاة أرباب العمل لوسائل السلامة العامة للمهن أو عدم اكتراث الأطفال لاستخدامها، وقد تعزى هذه النتيجة إلى فقدان سيطرة الطفل على أعصابه نتيجة شعوره بالعدوانية وحرمانه من ممارسة طفولته واحتياجاته الكاملة مقارنه مع أقرانه وزملائه، مما يدفعه إلى ممارسة أنماط معينة من السلوكيات العدوانية والخروج عن المألوف والجنوح. وقد تُفسّر هذه النتيجة بحرمان الأطفال من التعليم والتقدم المعرفي، فالأطفال الأكثر تعليماً هم الأقل انخراطاً في الأعمال الإجرامية من الأطفال الأقل حظاً في التعليم نتيجة لتعرض الأطفال غير متعلمين للسخرية والاستهزاء من قبل الآخرين علاوة إلى تعرضهم إلى النظرة السلبية اتجاههم. وقد تعزى هذه النتيجة إلى إقبال الأطفال العاملين على تكرار تعاطي المخدرات والتدخين. واتفقت نتيجة هذه الدراسة مع نتائج دراسة (**Save the Children, Terre des hommer -Helping children worldwide, DWRC, European Union, 2013**) أن الأطفال العاملين يعانون من مظاهر نفسية نتيجة عملهم تنعكس على صحتهم النفسية، فيتعرضون إلى مظاهر القلق والتوتر والاكتئاب وبالتالي ينعكس بشكل سلبي على علاقتهم بشكل سلبي مع أقاربهم وأصدقائهم، واتفقت أيضاً مع إحدى نتائج دراسة (الزبون، 2013) أن الأطفال العاملين ينظرون إلى الآخرين ممن يتعاملون معهم كأرباب عمل والمسؤولين عنهم نظره مليئة بالحقد منشؤها تعالهم عليهم واستعبادهم بإلقاء الأوامر ووجوب طاعتهم وتكليفهم فوق طاقاتهم الأمر الذي يترتب عليه عدم ثقة الأطفال العاملين بمن يتعاملون معهم مما يجعلهم يتجهون إلى ارتكاب أعمال عنيفة بحمل الأدوات الحادة كالسكاكين والشفرات، كما اتفقت مع إحدى نتائج دراسة (الليثي والدالي، 2018) التي جاء في نتائجها أن من الآثار السلبية النفسية التي لعمالة الأطفال كثرة وشدة الانفعال، وصعوبة التوافق مع الأسرة، وتفضيل العزلة، وزيادة القلق والتوتر، والعدوانية في التعامل مع الآخرين. واتفقت نتائج هذه الدراسة مع إحدى نتائج دراسة Mathoul, Shayboub& Jamal, (2004) والتي جاء في نتائجها تأثير العنف الممارس على الأطفال في خروجهم للعمل في سن مبكر وانخراطهم في الانحراف والجريمة. وتتفق هذه النتيجة مع إحدى نتائج دراسة (Veloso, 2012 والتي أشارت إلى أن انحراف الأطفال ينجم وجودهم في الشارع مما ينجم عنه تعاطيهم المخدرات.

.ثانياً: مناقشة النتائج المتعلقة ببُعد المجتمع:

أظهرت النتائج أنَّ استجابات عينة الدراسة على مظاهر الانحراف اجتماعي التي يتأثر بها المجتمع قد جاءت بدرجة مرتفعة، وهذا يشير إلى ارتفاع في مظاهر الانحراف اجتماعي بسبب عمالة الأطفال، وقد يعزى ذلك إلى عدم توفر برامج تدريبية مهنية للأطفال، وقد تُفسّر هذه النتيجة بزيادة معدلات عمالة الأطفال في المجتمع الفلسطيني ولدى الأسر الموصومة بالتفكك الأسري والتي تتسم بانخفاض المستوى التعليمي لدى الوالدين وارتفاع مستوى البطالة فيها، وقد تفسر هذه النتيجة بسبب غياب القيم الأخلاقية والدينية والتمرد على العادات الاجتماعية والتي تُعد من عناصر الانهيار الأخلاقي حيث أنه له تأثير كبير على انحراف الأحداث من خلال تأثيرها على العلاقات الأسرية، وقد تُفسّر هذه النتيجة بالإغراءات والانخراط في المجموعات السيئة التي نشأ فيها الأطفال في الأسر غير السوية وحصلوا على تربية غير سليمة. وتتفق هذه النتيجة مع إحدى نتائج دراسة (Massarwe, 2004) والتي أشارت إلى أن معظم الأطفال العاملين اتو من عائلات مستوى تعليمهم منخفض، ودراسة (كرادشة، 2014) التي جاء في إحدى نتائجها أن المستوى التعليمي للوالدين ذو تأثير مهم في عمالة الأطفال.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: هل هناك فروق في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة على العوامل الاجتماعية والثقافية والعوامل الاقتصادية والعوامل السياسية تعزى لمتغير عدد أفرد الأسرة؟

أظهرت نتائج الدراسة إلى ما يلي:

أظهرت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة على العوامل السياسية تعزى لمتغير عدد أفرد الأسرة، وكانت الفروق لصالح مستوى عدد أفراد الأسرة من (4-7) أفراد. اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (زيد، 2002) التي أشارت إلى تأثير ووجود علاقة بين عدد أفراد الأسرة وعمالة الأطفال. واختلفت هذه النتيجة مع دراسة (الزبون، 2013) التي أشارت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات أفراد عينة البحث على الأداة ككل تعزى للتفاعل بين متغيريّ عدد أفراد الأسرة والترتيب بين الأخوة لصالح عدد أفراد الأسرة (9 فأكثر).

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: هل هناك فروق في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة على بُعد الانحراف النفس –اجتماعية المتعلق بتأثر الطفل العامل (الفرد) وبالمجتمع تعزى لمتغيّر عدد أفرد الأسرة؟

أظهرت نتائج الدراسة إلى ما يلي:

أظهرت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة على البُعد المتعلق بالطفل العامل (الفرد) تعزى لمتغير عدد أفرد الأسرة، وكانت الفروق لصالح مستوى عدد أفراد الأسرة (4-7). وتُفسّر هذه النتيجة بأن معظم الأطفال العاملين قد انحدروا من أسر توصف بالحجم الكبير. وتتفق هذه النتيجة مع إحدى نتائج دراسة (الليثي والدالي، 2018) أن أحد أسباب عمالة الأطفال المؤدية إلى انحرافهم هي كبر حجم أفراد الأسرة. وتتفق هذه النتيجة مع إحدى نتائج دراسة

(Massarwe, 2004) التي أشارت إلى أن الأطفال العاملين ينحدرون من عوائل تتميز بكثرة عدد أفرادها.

التوصيات:

بناءً على نتائج الدراسة توصى الدراسة بما يلي:

1. صياغة إستراتيجية واضحة تجاه عمالة الأطفال يشترك في وضعها عدة المؤسسات الرسمية منها وزارة التربية والتعليم ووزارة العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني للحد من مشكلة عمالة الأطفال.
2. وضع آلية لمراقبة الأطفال العاملين من خلال مراقبتهم عبر الجهات الرسمية المختصة حتى يعملون ضمن ظروف اجتماعية واقتصادية وبيئة مناسبة.
3. تحديث وتعديل أحكام قانون العمل ومتابعة تطبيق النصوص القانونية الخاصة بتشغيل الأحداث، حتى يكفل عدم الاستغلال للأطفال العاملين ويكفل حقوقهم المهنية. ووضع قوانين رادعة لأصحاب العمل الذين يستغلون هؤلاء الأطفال، وتحديث وتعديل أحكام قانون العمل ومتابعة تطبيق النصوص القانونية الخاصة بتشغيل الأحداث.
4. إعداد برامج لحماية الأسر من الفقر والبطالة وتحديد الحد الأدنى من الأجور.
5. نشر الوعي بين أولياء أمور الأسر بأن يحاولوا تأخير ترك أبنائهم للمدرسة.
6. نشر التوعية المجتمعية والتعريف بظاهرة عمالة الأطفال ومخاطرها على الطفل والأسرة والمجتمع على السواء، للحد من سلبياتها قدر الإمكان.
7. إعداد مراكز تدريب تضم الأطفال العاملين حتى يتم تدريبهم على حرفة أو صنعة في ساعات معينة.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد (2010). **لسان العرب**. مجلد 15، دار صادر: بيروت.

أبو صالح، ماهر (2010). عمالة صغار السن في المخيمات المجاورة لمدينة نابلس، ***مجلة جامعة النجاح للعلوم الإنسانية***، مجلد 24، عدد 7، نابلس ص 2089 – 2118.

أنيس، إبراهيم ومنتصر، عبد الحليم والصوالحي، عطية وأحمد، محمد خلف الله (2004). **المعجم الوسيط**، مجمع اللغة العربية- الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث، ط4، مكتبة الشروق الدولية: القاهرة.

البنا، خليل (2010). **انحراف الأحداث بين القانون والمجتمع**، أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ص16.

بوخميس، بوفولة (2010). **الانحراف – مقارنة نفسية واجتماعية**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، ص ص20 + 65.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2018). كتاب القدس الإحصائي السنوي 2018 رقم "20 " رام الله - فلسطين.

حسان، حسن، ماجد، محمد، العجمي، محمد (2007). **التربية وقضايا المجتمع المعاصرة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ص23.

خليل، خليل أحمد (1995). **معجم المصطلحات الاجتماعية/ سلسلة المعاجم العلمية**، ط1، دار الفكر اللبناني، بيروت.

الخوالدة، تيسير محمد، حسين، سمية عيد (2012). الأسباب التربوية والاجتماعية والاقتصادية لعمالة الأطفال في الأردن والآثار السلبية الناجمة عنها، ***مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والنفسية***، مجلد 4، عدد 2، السعودية، ص 365 – 412.

الزبون، أحمد محمد (2013). حول التأثيرات الاجتماعية لظاهرة عمالة الأطفال في الإقليم الشمالي من المجتمع الأردني، ***مجلة العلوم الاجتماعية***، مجلد 41، عدد2، الأردن.

السايس، مروة. (2016). ***علاقة عمالة الأطفال بالظروف الاجتماعية للأسرة: دراسة ميدانية على عينه من الأطفال العاملين في بلدية النزلة بالمقاطعة الإدارية تقرت***. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر.

سبيتان، فتحي ذياب (2012). **قضايا عالمية معاصرة/ اجتماعية، اقتصادية، سياسية**، ط1، الجنادرية للنشر والتوزيع، الاردن، ص 35 و44.

عسيري، عبد الرحمن (2005). **تشغيل الأطفال الانحراف**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: الرياض.

الغماري، سالم (2013). ***العوامل النفسية والاجتماعية وعلاقتها بانحراف الأحداث: دراسة وصفية ميدانية في مدينة البيضاء – ليبيا***. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.

الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقري (1922). **المصباح المنير**، ج2، ط5، المطبعة الأميرية، القاهرة، ص 588، 179

كاظم، سميرة (2011). عمالة الأطفال في العراق –الأسباب والحلول، ***مجلة البحوث التربوية والنفسية***، عدد 30، ص 150-192.

كرادشة، منير (2014). محددات عمالة الأطفال في المجتمع الأردني: دراسة كمية تحليلية، ***المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية***، المجلد 7، عدد 3، الأردن.

الليثي، هدى والدالي، شيماء. (2018). الآثار الاجتماعية والصحية والنفسية والتعليمية والاقتصادية لعمالة الأطفال: دراسة ميدانية بمحافظة القليوبية. ***مجلة كلية الآداب***، جامعة الفيوم، ع. (13).

المطيري، سعود (2011). ***المسؤولية الجزائية للأحداث المنحرفين: دراسة مقارنة***. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط.

منظمة الأمم المتحدة (1989). **اتفاقية حقوق الطفل**، المادة الأولى، نيويورك.

منظمة العمل الدولية (2017). **القضاء على عمل الأطفال بحلول العام 2025**: مراجعة السياسات والبرامج، مكتب العمل الدوليILO، جنيف، 2017.

مَهملات، يحيى (2011). ***عمالة الأطفال –دراسة مقارنة***، رسالة ماجستير غير منشورة في الحقوق، جامعة حلب.

النبشة، غالية رياض (2010). **حقوق الطفل بين القوانين الداخلية والاتفاقات الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ص 72-74.

النجار، فايز، النجار، نبيل، الزعبي، ماجد (2010). **أساليب البحث العلمي –منظور تطبيقي**، ط1، الحامد، عمان.

وزارة العمل، (2014). قانون العمل الفلسطيني، اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية، مطوية توعية- تنظيم عمل الأحداث في فلسطين.

المراجع العربية مترجمة:

Ibn Manzoor, Abul Fadl Jamal Al-Deen Muhammad (2010). *Lessan Al-Arab*. 15th Ed. Dar Sader: Beirut.

Abu Saleh, Maher (2010). The employment of children in the refugee camps near Nablus City. *Journal of Humanities, An-Najah University, 24* (7), pp. 2089-2118.

Anis, Ibrahim; Muntasir, Abdel Halim; Al Sawalhi, Attia & Ahmed, Muhammad Khalaf Allah (2004). *Al-Muiam Al-Wasseet*. Arabic Language organization. 4th ed., Al Shorouk International Bookshop.

Al-Banna, Khalil (2010). *Juvenile delinquents between law and society*. Amwaj for printing, publishing and distribution, Jordan, p. 16.

Boukhamis, Boufula (2010). *delinquency - a psychological and social comparison*. Al-Asriya bookshop for Publishing and Distribution, Mansoura, Egypt, pp. 20-65.

Palestinian Central Bureau of Statistics (2018). Al-Ouds Statistical Yearly book 2018, No. 20, Ramallah - Palestine.

Hassaan, Hassan; Maied, Muhammad & Al-Aimi, Muhammad (2007). *Education and contemporary society Issues*. Dar Al-Jamiah Al-Haditha for publishing, Alexandria, p. 23.

Khalil, Khalil Ahmed (1995). *Dictionary of social terms / Scientific dictionaries series*.1st Ed., Dar Al-Fikr Al-Lubnaniah, Beirut.

Khawaldeh, Tayseer Muhammad & Hussein, Somaya Eid (2012). The educational, social and economic causes and negative effects of child labor in Jordan, Umm Al-Qura University, *Journal of Educational and Psychological Sciences, 4* (2), pp. 365-412.

Al-Zouboon, Ahmed Mohamed (2013). The social effects of the child labor in the north of Jordan, *Journal of Social Sciences.41 (2).*

El-Says, Marwa, (2016). *The relationship of child labor to the family social conditions: a field study on a sample of labor children in Nazla, Toqourt*. (Unpublished Master's Thesis), Kasdi Merbah University, Algeria.

Sbeitan, Fathi Diab (2012). *Contemporary social, economic, and political global issues*. 1st Ed., Janadriyah for publishing and distribution, Jordan, pp. 35 & 44.

Asiri, Abd al-Rahman (2005). *Employing juvenile delinquents,* Naif Arab University for Security Sciences: Riyadh.

Al-Ghamari, Salem (2013). *The relationship of psychological and social factors to juvenile delinquency: a descriptive field study in Al-Bayda City, Libya*. (Unpublished PhD thesis), Omdurman Islamic University, Sudan.

Al-Fayoumi, Ahmed bin Muhammad bin Ali Al-Maqri (1922). *Al-Misbah Al-Munir*, part 2, 5th Ed., Amiri Press, Cairo, pp. 588, 179

Kazem, Samira (2011). Child labor in Iraq - Causes and Solutions. *Journal of Educational and Psychological Research, 30,* pp. 150-192.

Karadsheh, Mounir (2014). Child labor regulations in Jordan: a quantitative analytical study, *The Jordanian Journal of Social Sciences, 7* (3).

Al-Laithi, Hoda & Al-Dali, Shaima, (2018). The social, health, psychological, educational and economic effects of child labor: a field study in Qalyubia City. *Journal of the Faculty of Arts, Fayoum University*, (13).

Al-Mutairi, Saud (2011). *The responsibility of juvenile delinquents: a comparative study*. (Unpublished Master's Thesis), Middle East University.

United Nations (1989). *The convention of children's rights*. Article 1, New York.

International Labor Organization (2017). *Eliminating Child Labor by 2025: a review of policies and programs*, ILO, Geneva, 2017.

Mohmalat, Yahya (2011). *Child labor: a comparative study*. (Unpublished master's thesis), Aleppo University.

Al-Nabshah, Ghalia Rivad (2010). *Children's rights between local laws and international conventions*. Al-Halabi Human Rights Publications, Beirut, pp. 72-74.

Al-Najjar, Fayez; Al-Najjar, Nabil & Al-Zoubi, Maied (2010). *Scientific Research Methods: an application perspective,* 1st Ed., Al-Hamid, Amman.

Ministry of Labor, (2014). *Palestinian Labor Law, Federation of Palestinian Chambers of Commerce, Industry and Agriculture,* Awareness brochure - Regulating the work of juvenile delinquents in Palestine.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Aragao, A. (1997). Working Children in the Informal Sector in Mangua, Uppsala University Sweden, DAI-C58/04, p1172.

Massarwe, Faten (2004). Palestinian Children's Labor in Jerusalem: Thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the Master of Social Work Degree. Jerusalem: The Hebrew University of Jerusalem.

Mathoul, Jihad, Shayboub, Rawan, Jamal, Jinan (2004). Violence, The Silent Determinant of Child Labor: Journal of Children and Poverty, Vol 10, p. 131-147. Website location:

Otis, J. Pasztorr, M. & Mcfadden, J. (2001). Child Labor. Child Welfare, 80 (5), p 611.

Save the Children, Terre des hommer -Helping children worldwide, DWRC, European Union (2013). Ending Harm, Championing a Child's Right to Decent Work, May 2013, Study of Working Children in the West Bank, West Bank.

Veloso, Leticia (2012). Brazil- social conditions: Child Street Labor in Brazil: Licit and Illicit Economies in the Eyes of Marginalized Youth, Vol. 111 Issue 4: Universidade Federal Fluminense, Brazil, p. 663-679.